

2

# ترويج متواصل لحقوق الإنسان وقسم التضامن



## ترسيخ متواصل لحقوق الإنسان وتبني التضامن

إن مقاربتنا لحقوق الإنسان كانت دوماً مقارنة شاملة، قوامها التكامل بين مختلف أصناف تلك الحقوق وأجيالها والتلازم بينها، واحترام كونيتها والانتصار لها وحمايتها ونشر ثقافتها. كما نزلنا مبدأ التضامن منزلة رفيعة في دستور البلاد وفي السياسات التي ننتهجها والهيكل التي بادرنّا بإحداثها لفائدة المواطن التونسي في كل أوضاع عيشه في الأسرة وفي المجتمع، ولفائدة كل الفئات دون تمييز.

إنها خياراتنا التي عملنا منذ التغيير على ترسيخها في الدستور والقوانين المنظمة للحياة العامة والضامنة لحرمة الفرد وحرية وكرامته، وفي المؤسسات وفي السلوكيات... كما عملنا على نشر قيمها ومبادئها من خلال المنظومة التربوية، والإعلام بمختلف وسائله، وعلى تشجيع نشاط المجتمع المدني في هذا المجال.

وقد حرصنا باستمرار على توطيد أركان المجتمع المتوازن المتضامن ودعم تماسك نسيجه ومكوناته، واستنهاض قدراته، والتفاعل الدائم مع تطلعات مختلف فئاته.

وأولينا في هذا السياق حقوق المرأة والأسرة وحقوق الطفولة والشباب والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية الرعاية التي هي بها جديرة، وبادرنّا بإرساء الإصلاحات والآليات الكفيلة بتأمين حمايتها ونمائها، وتجسيم الإحاطة الشاملة بها، وضمان حقوق السجناء.

وسنثري هذه المكاسب بمزيد التقدم بمنظومة حقوق الإنسان في بلادنا خطوات جديدة:

وذلك من خلال :

1/ إحداث مؤسسة المصالح العائلي في نزاعات الحالة الشخصية.

2/ تيسير التقاضي أمام المحاكم التونسية بالنسبة إلى التونسيين المقيمين بالخارج. وذلك فيما يتعلق بالقضايا العائلية التي تهمهم.

3/ توحيد سن الرشد المدني ؛

دون المساس بحق الرعاية لمستحقي النفقة من الأبناء والبنات

4/ إحداث نظام جزائي خاص بالشبان الصغار (18 - 21 سنة) ؛  
يسمح بالمرور التدريجي من وضعية الطفل إلى وضعية الكهل.

5/ إحداث آليات ملائمة لحماية الطفل ومراعاة وضعه الخاص خلال مراحل البحث والتحقيق والمحاكمة في القضايا التي تتعلق بالعنف المادي أو الجنسي.